بين الشعيبي والكحلاني .. مسار متصل ومتكامل

أحمد الحبيشي

حفلت الصحف اليمنية خلال الشهر الماضي بالعديد من التهانئ ومقالات الترحيب بتعيين الدكتور يحي الشعيبي وزيرا للدولة وامينا للعاصمة والاستاذ احمد الكحلاني محافظا لمحافظة عدن بموجب قرارات جمهورية اصدرها فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية .

اللافت للنظر ان انتقال كل من الشعيبي والكحلاني من والى أمانة العاصمة صنعاء ، والعاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ، جاء على خلفية رصيد كبير من نجاحات مشهودة ـ لا ينكرها الا جاحد ـ حققها الرجلان اثناء تحملهما مهامهما السابقة ، الأمر الذي انعش الآمال بأن تتواصل ـ بأكبر قدر من الفعالية والتميز ـ مسيرة الانجازات التي يتطلع اليها سكان امانة العاصمة (صنعاء) وسكان العاصمة الاقتصادية والتجارية عدن ، بيد ان الترحيب بتعيين الأستاذ احمد الكحلاني محافظا لعدن انطوى على شعور ما بالأمل في الخلاص مما تعانيه مدينة عدن العريقة من صعوباتٍ وهموم أثقلت حياة الدكتور يحيى الشعيبي اثناء تحمله مهام عمله بكل تفان واخلاص ، مثلما أثقلت حياة سكانها الذين يتطلعون إلى أن تكون عدن ميناءً حراً ، وعاصمة اقتصادية وتجارية تليق بتاريخها وقدراتها ومزايا موقعها الإستراتيجي الفريد .

وجدت عدن نفسها بعد حرب صيف ١٩٩٤م تواجه نزعات متطرفة ـ باتجاه معاكس ـ سعت إلى إجبارها على الإقامة في ماضٍ مظلمٍ وبعيد عن عصرها ، وإخراجها من زمنها الوحدوي الجديد وحرمانها من مفاعيله وآفاقه!

حدث ذلك حين توهم البعض بأنّ التغيير الذي تحتاجه عدن يمكن أن يتحقق من خلال شن معارك غير مبررة مع أهالي وأقارب الموتى الذين نبش المتطرفون قبورهم والمساجد التي هدموا قبابها .. وكذلك حين توهم اولئك المتطرفون بأنّ الحياة التي تتطلع إليها عدن ستأتي من خلال الترويج لنماذج حياة البداوة وثقافتها التي تجنح إلى التزمت والتعصب والانغلاق على نمط صحراوي للسلوك والتدين في مدينة ارتبط وجودها وتجددها بقدرتها الرائعة على أن تكون عنواناً لوطن رافض للعزلة والتخلف والتفكك والاستبداد والانغلاق ، وأن تظل نافذة مفتوحة يطل منها الوطن على عالم متغير وحضارة متجددة ومدهشة.

لم تكن عدن بحاجة إلى ذلك النوع من الأوهام التي سعت إلى مواصلة حرب صيف ١٩٩٤م بعد فشل مشروع الانفصال ، وتحويلها إلى حرب أخرى مدمرة ضد الأضرحة والقباب والمزارات الدينية.. وضد نمطٍ حياة الناس فيها.. وضد علاقة الإنسان بالبحر من خلال مضايقة العوائل في متنفسات وشواطئ مدينتهم الرائعة والساحرة ، وصولاً إلى مصادرة هذه الشواطئ والمتنفسات والاستيلاء عليها من قبل قوى الفساد والتنفذ التي تبادلت الأدوار مع قوى التطرف والإرهاب بهدف منع الإنسان عن التواصل مع البحر!!

في السياق نفسه لم تكن عدن بحاجة إلى أوهام بعض الذين حاولوا أن يجعلوا منها حقل تجارب لاستنساخ وتنصيب "مشايخ" على أبنائها ومواطنيها، وتعيين "شيوخ" مفترضين على مشايخها " المستنسخين !!؟

ولأنّها واجهت هذا النوع من التحديات التي شوّهت وجه الحياة فيها لفترة من الزمن قبل أن تتمكن قوى المشروع الوحدوي الديمقراطي من محاصرة تلك الأوهام التي سعت الى سرقة ومصادرة نصر الوحدة وإفراغها من مضامينها، فقد كان طبيعياً أن تواجه مدينة عدن تشوهات طفيلية نمت على تربة الفجوات التي أحدثتها تلك الحرب المشؤومة في البيئة السياسية والأمنية للمدينة ، حيث أصبحت تلك الفجوات مصدراً للعديد من التشوّهات التي كبحت اندفاع النهضة العمرانية والاستثمارية في المدينة !

هكذا يمكن فهم الأنين الذي يصدر عن سكان المدينة وسياسييها ومثقفيها وصحافييها الذين لا يخفون معاناتهم من فساد يسرق أحلامهم ، وإرهاب يعطل مفاعيل التغيير الكامنة في أعماق مدينة عدن، ويهدد بمنع انتسابها إلى العصر.

يبقى القول إنّ مهمة محافظ عدن السابق الدكتور يحي الشعيبي كانت صعبة ومعقدة كما هو حال سلفه المحافظ الأسبق الأستاذ طه غانم .. وأنّ مهمة المحافظ الجديد الاستاذ احمد الكحلاني لن تكون أقل صعوبة من سلفه.. لكن الأمل في النجاح سيظل أقوى من كل الصعاب والتحديات ، طالما وأنّ الناس لم يفقدوا أملهم في المستقبل حين منحوا ثقتهم المطلقة للبرنامج الانتخابي للمؤتمر الشعبي العام ، ولن يتراجعوا عن دعم وتأييد برنامج حزب الأغلبية الذي هو برنامج محافظ عدن السابق والجديد ، على طريق تشديد المواجهة المستمرة مع الفساد والإرهاب في عدن ، ومن اجل ان تكون هذه المدينة الساحرة أكثر أمنا وجمالا وازدهارا .

نقلاً عن / «٢٦ سبتمبر»

حسناً فعل كل من الشعيبي والكحلاني في صنعاء وعدن عندما دشنا عملهما الجديد بمواقف التكريم والتوديع ، مثلما فعل الشعيبي عندما تسلم مهام عمله كمحافظ لعدن في مايو ٢٠٠٣ حيث قام بتكريم وتوديع المحافظ السابق الأستاذ/ طه أحمد غانم الذي ترك ـ بدوره ـ في مدينة عدن بصمات ايجابية لا تُنكر خلال الفترة الماضية ، تشهد عليها النهضة العمرانية والصناعية والتجارية التي شهدتها هذه المدينة ، بعد توقف طويل للعمران والاستثمار بسبب سياسات اقتصادية خاطئة قبل الوحدة ، عطلت مفاعيل النمو والتجدد التي تختزنها هذه المدينة.

بيد أنّ هذه المفاعيل واجهت عوامل كبح من نوع آخر بعد الوحدة ، وكان للصحافة ولا يزال دور بارز في تناولها ونقدها ، وهو ما يهمني ـ على وجه التحديد ـ في هذا المقال الذي أتمنى ان يقرأه الأستاذ احمد الكحلاني محافظ عدن الجديد .

مشكلة مدينة عدن أنها كانت حقل تجارب للأوهام التي نزعت إلى تجريد المكان في هذه المدينة الرائعة من عناصر قوته التي تمنح الإنسان قدرة حيوية على التجدد ، وتحيل الجغرافيا إلى إطار للتفاعل الحي بين الزمان بما هو عصر متجدد ومتغير بإيقاع تاريخي متسارع، والمكان بما هو البيئة التي يتجدد فيها الإنسان ، ويكتسب منها شروط انتمائه إلى عصره وعالمه الواقعي .

بسبب هذه الأوهام تمّ إجبار عدن على العيش خارج مفاعيل العصر قبل الوحدة.. وبسبب طبيعة متخلفة أخرى من هذه الأوهام

ليتهم فرحوا بما هو أسمى

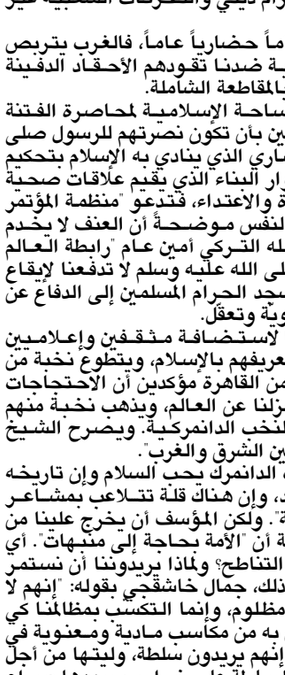

د.عبد الحميد الأنصاري*

دعاة الكراهية والمقاطعة ومثيرو الشغب، فرحون، لأنهم أثاروا حمية الجماهير فخرجت نصرة للرسول صلى الله عليه وسلم، ويعدون ما حدث أمراً إيجابياً، ومظهراً لوحدة المسلمين، حتى لو أحدث أضراراً وإساءة لصورة الإسلام والمسلمين، تمثلت في تظاهرات خربت وأحرقت واعت دخل نفسي لجمع المسلمين على هدف واحد ولا تهم الأضرار الاقتصادية لأن المعركة من أجل العقيدة لا الاقتصاد. هكذا يصورون الأزمة، وهم بما حصل ويحصل فرحون.

ورغم أن الصحيفة المسيئة اعتذرت وكررت الاعتذار، ونشرته كإعلان مدفوع الأجر حين تجاهلته صحف عربية، وقال رئيس تحريرها: "المهم أن يرى الناس أننا آسفون للغاية". وجاء منسق سياسات الاتحاد الأوروبي خافير سولانا معتذراً، متعهداً بعدم تكرار الإساءة ومؤكداً احترامه العميق للمسلمين ورافضاً جرح مشاعرهم، قائلاً إن أوروبا لا تؤيد الرسوم المسيئة. ويتدخل المجتمع الدولي للتهدئة، فيرسل الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان ويأتي ليؤكد في اجتماع الدوحة (تحالف الحضارات) دعوته لاحترام الديانات والثقافات كافة.

وبابا الفاتيكان بدوره يؤكد رفضه "حرية الإهانة" ويستنكر رئيس مجلس الكنائس العالمي (آدام الأول) العمل غير الأخلاقي للرسوم ويقول: "أدين بشدة هذا التصرف، وأؤكد أن الناس من كل الأديان متفقون حول أسس أخلاقية عامة، ترفض هذه الأعمال المسيئة"، ويضيف: "إن مبدأ حرية الصحافة، أمر إيجابي، ولكن لا يجوز أن تُستغل لإهانة رموز الأديان والثقافات والمعتقدات". ويصرح أسقف كوبنهاجن بأن المسيحيين في الدانمرك قد أهينوا بالرسومات، وتدعو كافة كنائس الدانمرك المسلمين لقبول الاعتذار، بل وتتعهد الدانمرك باتخاذ إجراءات قانونية ضد الإساءة وعدم تكرارها.

ولكن كل تلك الاعتذارات، وكل تلك الجهود لم تفلح في زحزحة دعاة التصادم والعداء عن مواقفهم، يقول أحدهم: "هذه الفزعة، بشارات خير، ونتمنى أن يستمر المسلمون في المقاطعة حتى يجف ضرع بقرهم". ويرفض أمين عام تجمع ثوابت الأمة بالكويت، اعتذار الدانمرك لوقف المقاطعة ويؤكد استمرارها من دون استثناء، لأن معادن الرجال تظهر في الشدائد. وفي مهرجان خطابي حماسي يزايد بعضهم على بعض فيطالبون بقطع العلاقات الدبلوماسية – أيضاً – وبقطع النفط عن الدانمرك والترويج حتى يتضرر اقتصادهما، وهناك من يطالب بمقاطعة شاملة لكل المنتجات الغربية، بل وحتى المنتجات الأميركية -إن أمكن- فنحن نستطيع أن نعيش على (التمر واللبن) ولأن هؤلاء -جميعاً- يضربوننا عن قوس واحدة لكنهم يتقاسمون الأدوار والكفر ملّة واحدة، بعضهم أولياء بعض. ويفتي شيخهم بأن المقاطعة التزام ديني والتحركات الشعبية غير ملزمة بالاتفاقيات الرسمية.

يريدونها حرباً شاملة وصداماً حضارياً عاماً، فالغرب يتربص بنا وهم في حالة حرب صليبية ضدنا تقودهم الأحقاد الدفينة والعنصرية الدينية، فلنواجههم بالمقاطعة الشاملة.

ويتداعى عقلاء القوم في الساحة الإسلامية لمحاصرة الفتنة ولاحتواء الأزمة، مطالبين المسلمين بأن تكون نصرتهم للرسول صلى الله عليه وسلم، بالأسلوب الحضاري الذي ينادي به الإسلام بتحكيم العقل، والدعوة بالحسنى والحوار البناء الذي يقيم علاقات صحية ناضجة مع الغرب لا برد الإساءة والاعتداء، فتدعو "منظمة المؤتمر الإسلامي" المسلمين إلى ضبط النفس موضحةً أن العنف لا يخدم المسلمين، ويقول الشيخ عبدالله التركي أمين عام "رابطة العالم الإسلامي": "محبتنا للرسول صلى الله عليه وسلم لا تدفعنا لإيقاع الضرر بالتجار". ويدعو إمام المسجد الحرام المسلمين إلى الدفاع عن الرسول صلى الله عليه وسلم برويّة وتعقّل.

وتبدي الكويت استعدادها لاستضافة مثقفين وإعلاميين نرويجيين لإجراء حوار معهم وتعريفهم بالإسلام، ويتطوع نخبة من علماء المسلمين فيصدرون بياناً من القاهرة مؤكدين أن الاحتجاجات العنيفة مخالفة للشرع وهي تعزلنا عن العالم، ويذهب نخبة منهم إلى الدانمرك لإجراء حوار مع النخب الدانمركية. ويصرح الشيخ الجفري: "واجبنا منع التصادم بين الشرق والغرب".

ويقول عمرو خالد: "إن شعب الدانمرك يحب السلام وإن تاريخه يشهد بأنه لم يعتد على أحد، وإن هناك قلة تتلاعب بمشاعر المسلمين، وعلينا محاصرة الفتنة". ولكن المؤسف أن يخرج علينا من يريد نسف كل تلك الجهود بحجة أن "الأمة بحاجة إلى منبهات". أي خير في منبهات تدفع الأمة إلى التناطح؟ ولماذا يريدوننا أن نستمر في مناطحة الغرب؟ يجيبنا على ذلك، جمال خاشقجي بقوله: "إنهم لا يريدون إحقاق حق أو نصرة مظلوم، وإنما التكسب بمظالمنا كي يبرروا وجودهم وما ينعمون به من مكاسب مادية ومعنوية في مجتمع ما زال يسحر بكلامهم، إنهم يريدون سلطة، وليتها من أجل البناء والرخاء والسعادة، وإنما سلطة على خراب، بسودها صراع بين الأمم والشعوب... إنهم يريدون إقناعنا أن العالم كله ضدنا، يكرهنا، ويكره نبينا وديننا، فوجدوا فرصتهم وقضيتهم الرابحة في هذه الأزمة".

إن ما هو أسوأ من الغرب، العداء الأعمى له، وإن تغذية نزعة العداء للعالم مباراة نحن الأخسرون فيها. لقد طالبنا القرآن بالتعاون على البر والتقوى وأن نقول للناس حسناً وأن ندفع بالتي هي أحسن، ووصفنا القرآن بأننا خير أمة تدعو إلى الخير والتسامح والسلام، وهؤلاء يريدون لنا أن نفرح بكراهيتنا للعالم! بانتقامنا من أوروبا؟

هؤلاء الفرحون بأن "الغضب" وحّدنا و"الانتقام" جمعنا و"الكراهية" عمتنا، ويستبشرون خيراً بما حصل، يتناسون أن تلك كلها عوامل "هدم" لا "بناء"، إنها دليل "عجز" و"فشل" لا "قوة" و"تنمية" و"إنتاج"، فلا تُبنى المجتمعات ولا تتقدم بالغضب والكراهية والانتقام. ليتهم فرحوا بما هو "إيجابي" لا بما هو "سلبي".

بالأمس فرحوا بـ"العمليات الانتحارية" ومجّدوها ورأوا أنها أسمى أنواع الجهاد، واليوم يفرحون بـ"الانتحار الاقتصادي والحضاري" ويرونه جهاداً سامياً... إنه العجز والإفلاس. وكما يقول خاشقجي ويضيف إنه دليل: "تردي المجتمع عندما يجمعه عامل مشترك أدنى: الخوف والكراهية والغضب". هل يجمعنا عامل مشترك أعلى وأسمى وأبقى؟!

* عميد كلية القانون والشريعة سابقاً/ جامعة الدوحة

مشروع "الشرق الأوسط الكبير" بين الرفض والقبول

كيف يجب التعامل مع المشروع الإصلاحي الأمريكي؟ وما هي الفوائد التي سنجنيها من وراء هذا التعاطي الإيجابي مع مضامينه؟ ولماذا تسعى إدارة "البيت الأبيض" إلى توطيد علاقاتها مع الجماعات الإسلامية على وجه الخصوص؟ وما هي الآليات التي تعتمدها لتنفيذ سياستها الخارجية على اعتبار أنها مرتبطة بالسياسة الداخلية؟ هذه الأسئلة وغيرها سنحاول الإجابة عنها في هذ المقال:

مصطفى عنتر

تتباين الآراء حول كيفية التعامل مع المشروع الإصلاحي الأمريكي الموجه على وجه التحديد إلى دول شمال إفريقيا وبلدان الشرق الأوسط ، حيث يوجد من يعتبر الانخراط في هذا المشروع ضرورة لاعتبارات مرتبطة بطبيعة الأنظمة الحاكمة بالمنطقة المشار إليها، ومن يتعامل بنوع من الحذر لكون أهداف هذا المشروع تندرج ضمن استراتيجية تتوخى أولا وأخيرا خدمة المصالح الجوهرية والدائمة للولايات المتحدة الأمريكية.

هناك فريق لا يرى مانعا من التعامل الإيجابي مع مضمون المشروع الإصلاحي الأمريكي لأنه يتضمن مجموعة من المطالب التي يتقاسم فيها مع مطالب المجتمع المدني وبعض القوى السياسية الحداثية كقضية النهوض بأوضاع المرأة، توسيع دائرة الحريات العامة والفردية، إقرار الحقوق الثقافية واللغوية واحترام الأقليات، احترام حرية التدين، الحرص على استقلال ونزاهة القضاء، إقامة مؤسسات ديمقراطية وغير ذلك من المطالب المشروعة.

ويرى هذا الفريق أن التعامل مع القوى الغربية يجب أن يتحول إلى مبادرات عملية ملموسة، تقوم بتدعيم استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية وكل القوى التي تدور في فلكها خاصة في ظل تردد بعض الأنظمة في إدخال إصلاحات ديمقراطية في ممارسة الشأن العام ببلدانها ورفض البعض الآخر تحت مبررات واهية.. أما الفريق الثاني، فينطلق من رفضه المبدئي التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية وحتى إن تعامل معها فنجده يسلك أسلوب الحذر لانعدام الثقة في الأهداف الظاهرة التي تسعى الإدارة الأمريكية الحصول عليها من وراء مشروعها الإصلاحي المذكور.

فالفريق الثاني المشكل في غالبيته من الفئات التي تنشط داخل الفضاء الحقوقي واليساري الراديكالي نجدها تنعت الولايات المتحدة الأمريكية بـ "الإمبريالية" وتصف حكامها بـ"مجرمي الحرب" الذين يستحقون المتابعة القضائية بتهم ارتكابهم لجرائم ضد الإنسانية، كما تعتبر مخططاتها تهدف إلى التحكم في الشعوب المستضعفة من أجل السيطرة على ثرواتها وخيراتها الطبيعية..

من المؤكد أن المشروع الإصلاحي الأمريكي يهدف إلى تنميط الديمقراطية على الطريقة الغربية داخل منطقة "الشرق الأوسط الكبير"، بمعنى خلق نوع من شروط الاستقرار السياسي القادر على تأمين تطور المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في هذه الدول. وهذا الأمر يجعل التعاطي الكلي مع مشروع البيت الأبيض نوعا من المغامرة السياسية غير محسوبة العواقب.

فالفلسفة الأمريكية ترى ضرورة دعم عملية التحول الديمقراطي في المنطقة المذكورة على اعتبار أن هذا الأمر مرتبط أشد الارتباط بالمصالح الاستراتيجية لإدارة "البيت الأبيض" بعدما اتضح لها أن غياب الديمقراطية واستمرار الدعم الأمريكي للطبقة الحاكمة التي لم ينتخبها أحد و التي لا تمتلك شرعية ديمقراطية.. يساهم بشكل أو بآخر في توسيع دائر العداء وتجنيد الإرهابيين ضد الولايات المتحدة ومصالحها الحيوية في المنطقة.

لقد دعمت الإدارة الأمريكية، بالأمس القريب، مجموعة من الأنظمة العسكرية الديكتاتورية سواء في أمريكا اللاتينية أو غيرها من أجل محاصرة المد التقدمي المتنامي في ظل الحرب الباردة، والأمثلة في هذا الباب عديدة.

وفي محطة ثانية وخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين وتوحيد الألمانيتين وبروز القطبية الأحادية، عملت إدارة "البيت الأبيض" على دعم مسلسل الدمقرطة، حيث عمت رياح الانفتاح السياسي في أرجاء العديد من المواقع الجغرافية. أما اليوم وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، تاريخ الهجوم على برجي نيويورك، كثفت الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس الحالي جورج بوش من توطيد علاقاتها مع الجماعات الإسلامية لأسباب متعددة:

أولها، أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى إلى دفع التيارات الإسلامية المتشددة إلى مراجعة منظومتها الفكرية والإيديولوجية والتحول إلى هيئات سياسية تقبل الانخراط في "اللعبة الديمقراطية".

ثانيها، تقوية علاقاتها مع التنظيمات الإسلامية التي ترى ـ استنادا إلى دراساتها السرية وتقاريرها الاستخباراتية ـ أنها مؤهلة إلى الصعود إلى دوائر صنع القرار السياسي في بلدانها.

ثالثها، توظيف علاقتها مع الجماعات الإسلامية التي لها قاعدة اجتماعية واسعة من أجل محاصرة الجماعات الإسلامية الجهادية أو البنلادينية(نسبة إلى أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة) وتغيير صورتها داخل ما يسمى بدول العالم العربي والإسلامي.

لم تعد الإدارة الأمريكية تعتمد على العقوبات الاقتصادية في تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، بل أصبح التدخل العسكري أحد الآليات المتبعة من طرفها ضد الأنظمة المستعصية على عدم الانخراط في المشروع الإصلاحي الأمريكي.

فقد سمحت الأحادية القطبية للإدارة الأمريكية بالقفز على منظمة الأمم المتحدة وبالتالي تجاهلها أو تعطيل مفعولها في أحسن الأحوال بناء على سلوك فردي مدعم من طرف تحالفاتها القائمة كحلف شمال الأطلسي وغيره من أجل توجيه السياسة الدولية ومعاقبة بعض الأنظمة التي تخرج عن شروط إدارة العلاقات الدولية على طريقة واشنطن، ولعل ما عاشه العراق وأفغانستان خير مثال على النهج العسكري لإدارة "البيت الأبيض". ويستعمل البيت الأبيض عدة آليات لتنفيذ مشروعه، بدءا من دعم المبادرات المدنية إلى التدخل العسكري، حيث يتم تخصيص ميزانية ضخمة سنويا من أجل تمويل كل المشاريع الرامية إلى خدمة استراتيجيته.

فالإدارة الأمريكية نجدها تدعم منظمات المجتمع المدني بمختلف اهتماماتها سواء الحقوقية أو العلمية أو الثقافية..، كما نجدها تستقطب النخب الفاعلة لضمها إلى شبكة علاقاتها الأخطبوطية، وتخصص أيضا لبعض الوجوه منحا للسفر إلى الولايات المتحدة الأمريكية في زيارات ثقافية وعلمية..، وتتدخل كذلك بشكل أو بآخر لدعم بعض المشاريع والضغط على الأنظمة لتغيير سياساتها ومواقفها بخصوص متابعة بعض النشطاء المدنيين أو السياسيين كما حدث مع نادية ياسين(نجلة الزعيم الروحي لجماعة العدل والإحسان) بالمغرب أو سعد الدين إبراهيم بالجمهورية المصرية. يبقى القول ان نجاح المشروع الأمريكي لبناء ما يسمى «الشرق الأوسط الجديد» يرتبط بنجاح النشاط الواسع للمصالح التابعة لسفارات الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف عواصم العالم ، والتي تقوم بدور حيوي في توفير الشروط الملائمة لتنفيذ مضامين الاستراتيجية الأمريكية، فضلا عن المراكز الثقافية ومعاهد الديمقراطية وحقوق الإنسان التي أخذت تنتشر كالفطر في عديد من البلدان العربية بتمويل خارجي .

ما وراء انتقادات صفقة "موانئ دبي" ؟

ويليام رو

لماذا انهالت ألسنة الكثير جداً من الساسة والمعلقين الصحفيين الأميركيين بالانتقادات لصفقة "موانئ دبي" ,التي تشكل أول صلة من نوعها للشركة المذكورة بالموانئ الأميركية؟ فما أن نشر صحفي خبر استحواذ شركة "موانئ دبي" على المسؤوليات الإدارية عن خمسة من الموانئ الأميركية ,حتى ثارت ثائرة عدد من أعضاء الكونجرس, وعبروا على الفور عن معارضتهم للصفقة ,بزعم أنها تهدد بتقويض الأمن القومي. وما هي إلا ساعات معدودات لا أكثر, حتى سرت التصريحات حول الصفقة ,سريان النار في الهشيم. فما أكثر الساسة الذين لحقوا بموجة التصريحات تلك!

في مواجهة هذه الحملة العمياء ,حاول مسؤولو الحكومة شرح إجراءات المراجعة الأمنية للصفقة ,من قبل لجنة ضمت ممثلين لاثنتي عشرة وكالة حكومية ,أجمعوا كلهم على أن الصفقة لا تلحق أدنى أذى بالأمن القومي الأميركي. ولهذا السبب فإن من رأي المسؤولين الحكوميين أن كل الانتقادات الأمنية الموجهة إلى الصفقة ,لا أساس لها من الصحة. والدليل على ذلك أن المسؤولية الأمنية عن الموانئ المذكورة ليست من اختصاص شركة "موانئ دبي" بأي حال من الأحوال. ومع تصاعد الحملة تدخل الرئيس بوش للرد على انتقادات المنتقدين ,مدافعاً عن حيثيات قراره بالمصادقة عليها. وضمن ما بينه الرئيس في ردوده تلك ,قوله إنها لا تمثل أي أذى للأمن القومي ,طالما أنه سيبقى بيد ومسؤولية الجهات والهيئات الأميركية. كما استطرد الرئيس بوش إلى القول إنه وتحت كل الأحوال ,لابد من إدراك أن دولة الإمارات العربية المتحدة ,دولة صديقة للولايات المتحدة الأميركية, فضلاً عن كونها شريكاً قوياً في الحرب الدولية على الإرهاب.

لكن وعلى رغم ذلك كله ,فقد دعا الكونجرس إلى عقد جلسات سماع عن الصفقة ,مطالباً المسؤولين الأميركيين بتوفير المزيد من المعلومات والتوضيحات المطمئنة بشأنها. ومن جانبهم تقدم المديرون والمسؤولون التنفيذيون بشركة "موانئ دبي" , بعرض مساعد من جانبهم ,وذلك بمطالبتهم بإعادة مراجعة الصفقة ,مما تمخض عنه تأجيل الموافقة النهائية للحكومة الأميركية عليها. وفي تلك الأثناء ,أظهر استطلاع للرأي العام الأميركي ,رغبة عدد من الأميركيين ,في وقف تنفيذ الصفقة وتعطيلها. فما الذي حدث, ولمَ رفض المنتقدون الاطمئنان للمعلومات التي قدمها لهم الرئيس بوش؟ عند تأملنا لما أحاط بهذه الصفقة ,فإن هناك دروساً عديدة يمكن استخلاصها من هذه المجريات.

أول هذه الدروس ,كثافة التسييس وطغيانه على عموم المشهد الأميركي الراهن ,مع تأهب المعارضين الديمقراطيين لاصطياد كل فرصة لانتقاد الرئيس بوش, خاصة وأن انتخابات التجديد النصفي للكونجرس ستجرى في العام الحالي. وعلى رغم علم الديمقراطيين بالتراجع الملحوظ في شعبية الرئيس بوش خلال الأشهر القليلة الماضية ,إلا أنهم يدركون أن مكمن قوته وقدرته في الفوز بتأييد القاعدة الشعبية ,هو وقوفه القوي دفاعاً عن الأمن القومي الأميركي في أعقاب هجمات الحادي عشر من سبتمبر. ولذلك فما أن نما إلى علمهم ومسامعهم خبر هذه الصفقة ,حتى خيل إليهم أن إدارة بوش قررت التخلي عن مسؤولية حمايتها لأمن خمسة من كبريات الموانئ الأميركية وتسليمها لجهات خارجية ,بكل ما تنطوي عليه خطوة كهذه في نظرهم من خطر على أمنهم القومي. ومن هنا كانت فرصة الديمقراطيين في الانقضاض على الرئيس بوش واتهامه بالعجز فيما نسب إليه من مكامن قوة رئيسية ,أي عجزه عن حماية الأمن القومي للأميركيين ,من خلال إصراره على إبرام الصفقة وتنفيذها.

أما ثاني الدروس المستخلصة من كل ما يجري الآن ,فيتلخص في انضمام عدد من الساسة الجمهوريين ,إلى حملة الانتقادات الموجهة للصفقة. وهؤلاء شأنهم شأن المعارضين الديمقراطيين ,لم يرق لهم ما بدا في عيون الأميركيين من مظاهر ضعف وتفريط في الأمن القومي ,من قبل رئيس جمهوري يمثل اسمهم وحزبهم. ويدرك هؤلاء الساسة الجمهوريون ,أن الشعب الأميركي يثق بحزبهم أكثر مما يثق في الديمقراطيين ,حين يأتي الأمر على حماية الأمن القومي. وبالتالي فهم يعون حقيقة أن قضية الأمن القومي ,هي حصانهم الانتخابي الرابح باستمرار ,منذ وقوع هجمات ١١ سبتمبر. وبما أن السنة الحالية هي سنة تنافس انتخابي ,فقد انضم هؤلاء الجمهوريون إلى معسكر الانتقاد ,تحدياً للرئيس الجمهوري نفسه ,لتأكيد عزم حزبهم وشدة بأسه وقوته في حماية الأمن القومي.

ثالثاً, وبسبب الطابع العاطفي المحيط بقضية الأمن القومي في الوقت الحالي ,فقد انخرط الكثيرون في صفوف الحملة المناوئة للصفقة ,حتى قبل أن يسمعوا بها جيداً ,أو أن يلموا بتفاصيلها بدرجة تمكنهم من اتخاذ موقف إزاءها. ولكي نضرب أمثلة محددة على هذا الانجراف غير الواعي للبعض ,فقد اطلق في هذا السياق الديمقراطي هارولد فورد حملته الانتخابية التي يأمل في الفوز خلالها ,بمقعد له في مجلس الشيوخ عن ولاية تنيسي في شهر نوفمبر المقبل. وفي سبيل استثمار الصفقة انتخابياً ,فقد دشن حملة إعلانية تحمل صورة له وهو يقف أمام ميناء بالتيمور, بينما جاء في التعليق المكتوب له على الصورة "يريد الرئيس بوش بيع هذا الميناء وخمسة موانئ أميركية أخرى غيره". فيا للتجاهل لحقيقة ما يجري!

رابعاً -وهذا هو الدرس المؤسف حقاً- فقد ثار قلق البعض لمجرد أن دولة عربية هي طرف في الصفقة هذه! وكان طبيعياً أن يرمي المدافعون والمؤيدون للصفقة, منتقديها بالتحيز المسبق ضد العرب. وعلى الرغم من إنكار المنتقدين لهذه التهمة ,إلا أن مجرى الأحداث والجدل ,كشف عن وجود هذا العامل بين الدوافع المحرضة ضدها.

إلى هنا نصل إلى الدرس الخامس والأخير ,الذي نلخصه باستناد الكثير من النقد الموجه للصفقة على الجهل بها لا أكثر. وعليه فقد انزلق الكثير من الساسة والمعلقين الصحفيين ,إلى الاعتراض وشن الانتقادات ,قبل أن يلموا جيداً بحقائق الصفقة وتفاصيلها. من ذلك ما قاله بعض المنتقدين من أنه لا تجوز من حيث المبدأ ,سيطرة شركة أجنبية على الموانئ الأميركية. والملاحظ أن هؤلاء فاتتهم حقيقة أن شركة "موانئ دبي" إنما أرادت الاستحواذ على المهام والمسؤوليات التي كانت تقوم بها شركة بريطانية. بل وتناسى أو نسي هؤلاء ,حقيقة أن عدة شركات أجنبية لا تزال تتولى إدارة عدد من كبريات موانئنا ,بما في ذلك بعضها ,وهو مملوك للصين!

وعلى الرغم من أن مصير الصفقة لا يزال مجهولاً ,إلا أن الأمل لا يزال عالقاً بفوز إصرار الرئيس بوش ,وتمسكه بإبرامها وتنفيذها. وفيما لو حدث ذلك ,فسيصحح سوء الفهم في أذهان الأميركيين ,وستتاح لهم الفرصة للاستفادة من قدرات وإمكانيات الشركات الإماراتية. ومما لاشك فيه عندها ,أن الأميركيين سيدركون كم هي ضرورية الاستثمارات الأجنبية لاقتصادهم القومي.

نقلاً / عن جريدة «الاتحاد» الإماراتية